

Distr.
LIMITED

TD/RBP/CONF.6/L.2
16 November 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض
مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل
مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
أنطاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

استعراض الأنداد الطوعي بشأن جامايكا^(١)

موجز الرئيس

١- قال الخبير الاستشاري المسؤول عن إعداد تقرير استعراض الأنداد الطوعي إن توصيات التقرير الـ ٢٨ تنقسم إلى أربع فئات: استعراض التشريعات؛ والتحول في الأولويات؛ والاتصالات؛ وبناء القدرات. وفيما يخص استعراض التشريعات، أبرز الحاجة إلى تناول قرار محكمة الاستئناف القاضي بأن لجنة الممارسات التجارية التزيهية في جامايكا خالفت مبادئ العدالة الطبيعية. وفيما يخص الأولويات، شدد على الحاجة إلى مزيد من الموارد لإعمال الأحكام الرئيسية المتعلقة بالمنافسة وعلى ضرورة أن تقصر لجنة الممارسات التجارية التزيهية أنشطتها في إطار أحكام الممارسات التجارية غير التزيهية على السلوك الذي له تأثير لا يستهان به على المنافسة. وفيما يخص الاتصالات، شدد على ضرورة النشر الفعال للمعلومات المتعلقة بفوائد أعمال المنافسة.

٢- وعلق المدير التنفيذي للجنة الممارسات التجارية التزيهية على عملية استعراض الأنداد وكيفية تحسينها، وبيّن توقعات اللجنة بشأن النتيجة. وقال رئيس اللجنة إن تقرير الاستعراض شامل ومتوازن ومفيد. وقدم معلومات عن عدد من المبادرات التي اتخذتها اللجنة تماشياً مع توصيات التقرير.

٣- واستفسر المستعرضون عن أسباب التأخر كل هذه المدة لاتخاذ إجراءات عملاً بالقرار الصادر عن محكمة الاستئناف في عام ٢٠٠١ وعن أسباب امتناع لجنة الممارسات التجارية التزيهية، في غضون ذلك، عن توجيه كل

(١) للاطلاع على تفاصيل المشاركة في استعراض الأنداد هذا، انظر المرفق...

قراراتها عبر المحكمة العليا. وسألوا أيضاً عن احتمالات تعديل تشريعات المنافسة لمعالجة أوجه عدم الاتساق التي أبرزتها تقرير الاستعراض. وأجاب ممثلو لجنة الممارسات التجارية التزيهة بأنهم يسعون إلى حل مسألة العدالة الطبيعية، إلا أن ذلك يستدعي عدداً من الإصلاحات التشريعية الأخرى التي تتطلب موافقة البرلمان. وأوضحوا أن اللجنة تعكف على إزالة جميع أوجه عدم الاتساق دفعة واحدة، وأن التأخير ناجم عن ذلك. وتسعى اللجنة بوجه خاص إلى تلافي الفصل بين وظيفتي الفصل في المنازعات والتحقيق، لأن الفصل بينهما يؤدي إلى قطع الصلة تماماً بين أعضاء اللجنة والتحقيقات وعدم اجتماعهم إلا لماماً. وفي غضون ذلك، تُدعى الأطراف المتضررة إلى التماس الانتصاف مباشرة من المحاكم إن أمكن. إلا أن هذا الأمر مكلف، وبعض أحكام القانون تشترط إصدار اللجنة قراراً قبل إحالة المسألة إلى المحاكم.

٤ - ورداً على أحد الأسئلة، سلّم ممثلو لجنة الممارسات التجارية التزيهة بأن القيود على الموارد أثرت في صورتها، إلا أن المشكلة خففت منها جزئياً استراتيجية التركيز على شؤون المستهلكين بهدف إبراز دورها. وفي الظروف الراهنة المتسمة بالمرونة المالية المحدودة، ستكون قدرة اللجنة على إثبات ما لإعمال المنافسة من فوائد ملموسة للاقتصاد عنصراً رئيساً في إقناع الحكومة في زيادة مخصصاتها من الموارد. وسأل المستعرضون عما إذا كان سن قانون حماية المستهلك وما يستتبعه ذلك من تحويل مهام حماية المستهلك إلى سلطة أخرى لا يسيء إلى صورة اللجنة وعما إذا كان لا يجدر النظر في دمج الكيانين. وأجاب ممثلو اللجنة بأن اللجنة تحتفظ بالمسؤولية عن شؤون المستهلك ذات الصلة الأوسع بالأسواق والتي لها تأثير على المنافسة، وأن تقسيم العمل بين اللجنة وهيئة حماية المستهلك تتيح للجنة فرصة لتطوير مهاراتها في قضايا المنافسة الرئيسية، وأنه يمكن النظر في دمج الكيانين في الأجل البعيد.

٥ - ورداً على سؤال طرحه المستعرضون بشأن ولاية لجنة الممارسات التجارية التزيهة على القطاعات المنظّمة، أوضح ممثلو اللجنة أن القرار الصادر في عام ٢٠٠١ عن محكمة الاستئناف لا يستبعد في نظرهم المجالات المنظّمة من نطاق قانون الممارسات التجارية التزيهة. ولكن تلافياً لأي لبس، يمكن تعديل هذا القانون بالنص على أنه يسري على جميع القطاعات ويُدراج اشتراط الإعفاء الصريح للقطاعات المنظّمة عند الاقتضاء. كما أن التشريعات التنظيمية المقبلة يمكن أن تتبع نهج قانون الاتصالات الذي أنشأ صلة وصل بين اللجنة وواضعي الأنظمة.

٦ - ثم التمس ممثلو لجنة الممارسات التجارية التزيهة رأي المشاركين في مزايا وضع سياسة بشأن عمليات الإدماج تعفي السلع المتداولة. ورد ممثل مكتب المملكة المتحدة للممارسات التجارية التزيهة بأنه من الصعب تطبيق نهج تمييزي كهذا، وأنه سيثير حفيظة مجتمع الأعمال التجارية في وضع لا تحظى به الرقابة على الإدماج بالشعبية. ويُفضل الأخذ بنظام لعمليات الإدماج يتسم بالاتساق ويطبّق تطبيقاً منصفاً لا يضر في الغالب بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جامايكا. وسأل ممثلو اللجنة عما إذا كانت هناك فائدة تُرجى من وضع قائمة بالانتهاكات المحددة بالإضافة إلى قواعد المنافسة العامة في قانون المنافسة. وأجاب ممثل الجماعة الأوروبية بأن القواعد الإرشادية التي تتضمنها قوانين المنافسة لا يمكن أن تشمل جميع المخالفات المحتملة ولكن ينبغي أن تتسم بقدر كاف من المرونة للاستجابة للأوضاع المتغيرة في الأسواق، وبخاصة في القطاعات النشطة. بيد أن وضع قائمة بالمخالفات المحددة يوفر إرشادات مفيدة لمجتمع الأعمال التجارية ويساهم في الشفافية والامتثال الطوعي. ويوصى في هذا الصدد بالأخذ بصكوك القواعد غير الملزمة، مثل المبادئ التوجيهية، على غرار ما فعلته الجماعة الأوروبية.

٧- والتمست لجنة الممارسات التجارية التريهة في جامايكا أيضاً الآراء بشأن اشتراط تقديم المبلّغين حداً أدنى من المعلومات تأييداً لادعاءاتهم. وأجاب ممثل سلطة المنافسة السويسرية بأن مثل هذه المبادئ التوجيهية يمكن أن تكون مفيدة ولكن ينبغي الحرص على عدم ثني المبلّغين عن عرض ما لديهم. ومن المهم اتخاذ تدابير لضمان سرية المعلومات وإغفال هوية المبلّغين لكسب ثقتهم. وأخيراً، استفسر ممثلو اللجنة عما إذا كان بإمكان سلطة المنافسة التحقيق بشأن الكارتلات بنجاح دون الأخذ ببرنامج من الشروط التساهلية. وعقّب ممثل لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة على ذلك قائلاً إنه تبيّن أن برنامج الشروط التساهلية هو أنجع أداة تحقيق في إطار الملاحقة القضائية للكارتلات، ومع ذلك نجحت الولايات المتحدة في ملاحقة الكارتلات قضائياً قبل اعتمادها برنامجاً كهذا. وأكد أن توقيع عقوبات قاسية والتمتع بسلطات تحقيق كافية أمران أساسيان. ويمكن أن يكون برنامج الشروط التساهلية أداة فعالة متى فرضت السلطة مصداقيتها.

٨- وختاماً، أعلن ممثل أمانة الأونكتاد أن الأونكتاد أعد مشروعاً لمساعدة لجنة الممارسات التجارية التريهة في تنفيذ توصيات تقرير الاستعراض وأمن التمويل الابتدائي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ودعا شركاء التنمية الآخرين إلى التعاون في هذا المشروع. وشجع الرئيس جامايكا على تنفيذ توصيات التقرير.
